

الأستاذ: حمدوني علي

السنة الأولى ليسانس (حقوق)

المقياس: منهجية العلوم القانونية (فلسفة القانون)

المجموعة "ب"، السداسي الأول

المحور الثاني: المذاهب والنظريات المختلفة بشأن أصل القانون (أساس الزاميته وغايته)

عنوان المحاضرة: المذاهب الشكلية: مذهب مدرسة الشرح على المتن

### تمهيد

ظهرت مدرسة الشرح على المتن في مطلع القرن 19 حوالي سنة 1808<sup>1</sup>، ولقد كان الباعث على ظهورها صدور عدد من التشريعات الفرنسية بشكل عام، وصدور القانون المدني الفرنسي المعروف بتقنين نابليون بشكل خاص، والذي كان يعتبر بين الفقهاء بمثابة كتاب مقدس أُخرج للناس لتحقيق العدالة.<sup>2</sup>

وكان هذا المذهب ثمرة لآراء مجموعة من الفقهاء الفرنسيين الذين تعاقبوا على إثر تجميع أحكام القانون المدني الفرنسي في مجموعة واحدة، أطلق عليها تقنين نابليون *code napoléon*، ومن أشهر هؤلاء الفقهاء "أبرى Aubry"، "رو Rau"، "ديمولومب Demolombe"، "بودري لاكنترى Baudry - Lacontinerie" والفيقه البلجيكي "لوران Laurant".<sup>3</sup>

وقد سميت المدرسة التي تكونت من فقهاء الشرح على المتن بمدرسة التزام النصوص أو مدرسة تفسير النصوص القانونية، نظرا للطريقة التي اعتمد عليها هؤلاء الفقهاء في شرح تقنين نابليون، حيث حرصوا في أبحاثهم ومؤلفاتهم على تفسير نصوصه دون التعرض لنقدها، باعتبارها نصوص تشريعية مقدسة،<sup>4</sup> وباعتبار أنّ التشريع هو المصدر الوحيد للقانون وأنّ هذه النصوص تضمنت كل الأحكام القانونية، فانكبوا على ترجمتها وتفسيرها متنا متنا، أي نص بنص وبنفس الترتيب الذي وردت به نصوص هذا التقنين، وهي الطريقة المتبعة في تفسير الكتب المقدسة، وهذه الطريقة تسمى طريقة التقيد بالنص أو طريقة الشرح على المتن.<sup>5</sup>

1- الأستاذة خدام، الجزء الأول، المرجع السابق، 17.

2- نفس المرجع، ص 17.

3- أبو القاسم عيسى، المرجع السابق، ص 11-12.

4- نفس المرجع، ص 12.

5- الأستاذة خدام، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 17.

ولهذا لم تعالج هذه المدرسة شكل القاعدة القانونية لكونها ظهرت عقب صدور تقنين نابليون، فكان هدفها هو تفسير هذا التقنين، أي أنّها وضعت طريقة لشرح وتفسير القانون المدني الفرنسي، فعرفت بالمدرسة التقليدية في تفسير القانون. ولقد لاقت رواجاً كبيراً وانتشاراً واسعاً واستحساناً من قبل شراح القانون، حتى القضاة كانوا يلتزمون بأسلوبها بطريقة آلية إلى أن ظهرت نقائصها ما جعلهم يدخلون عليها نوعاً من المرونة.

## أولاً: الأسس التي تقوم عليها مدرسة الشرح على المتن

للمدرسة أساسين رئيسيين هما:

### 1- تقديس النصوص التشريعية

تتبع مدرسة الشرح على المتن أسلوب تفسير النصوص القانونية نصاً نصاً، ومعنى تقديسها أي احترامها وعدم المساس بها أو الخروج عنها، مشبهة إياها بالكتاب المقدس الذي أحاط بكل شيء علماً، وهذا ما جعلهم يتبعون في شرح التقنين المدني نفس الطريقة المتبعة في شرح الكتب المقدسة متناً متناً وبنفس الترتيب الذي وردت به في التقنين.<sup>6</sup>

والحقيقة أنّ سبب مناداة فقهاء هذه المدرسة بتقديس النصوص القانونية راجع إلى انبهارهم واعتزازهم بتقنين نابليون (القانون المدني الفرنسي). فبعد أن كان إقليم فرنسا يخضع شماله لنظام قانوني مستمد من قواعد العرف، ويخضع جنوبه لنظام قانوني مستمد من القانون الروماني.<sup>7</sup> تم توحيد التراب الفرنسي شماله وجنوبه بإخضاعها معاً إلى نظام قانوني موحد في عهد نابليون أطلق عليه بتقنين نابليون،<sup>8</sup> والذي كان له صدى كبير في عالم القانون داخل فرنسا وخارجها، فاعتبروه شراح القانون نتاجاً عظيماً لثمرة العقل البشري، وتقنيناً كاملاً ينبغي تقديسه واعتباره مصدراً وحيداً للقانون.

### 2- اعتبار التشريع مصدراً وحيداً للقانون

يرى فقهاء هذا المذهب أنّ القانون ينحصر فقط في النصوص المكتوبة التي يصدرها المشرع، حيث أنّ هذه النصوص تتضمن الحلول لجميع الحالات، وبذلك يعتبر التشريع هو المصدر الوحيد للقانون، إذ المشرع وحده الذي ينشئ القواعد القانونية، بحيث لا يوجد مصدراً آخر لها غير التشريع الذي يعتبر مجرد تعبير عن إرادة المشرع.

<sup>6</sup> - بن كسيرة شفيقة، المرجع السابق، ص 21.

<sup>7</sup> - أبو القاسم عيسى، المرجع السابق، ص 12.

<sup>8</sup> - الأستاذة خدام، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 17.

ولقد اعتبر أنصار هذه المدرسة أنّ تقنين نابليون هو تقنين كامل عالج كل كبيرة وصغيرة وتضمن جميع الحلول لجميع المشكلات، فما جاء عن الفقيه "ديمولومب" قوله " أنّ شعاري وعقيدتي هي النصوص قبل كل شيء" <sup>9</sup> وتبنى الفقيه "بونييه" في هذا الإطار " انني لا أعرف الحقوق المدنية وإنما أدرس قانون نابليون".<sup>10</sup>

## ثانياً: النتائج المترتبة عن مدرسة الشرح على المتن

ترتب على تقديس النصوص التشريعية واعتبار التشريع مصدراً وحيداً للقانون النتائج التالية:

### 1-احترام النصوص التشريعية وعدم الخروج عنها

تعتبر النصوص القانونية مقدسة لا يمكن المساس بها أو الخروج عن أحكامها، يعتبرها فقهاء المدرسة متضمنة جميع الحلول لجميع المشاكل، ولهذا يتعين عند تفسير النصوص القانونية التقيد بالنص وإرادة المشرع.

### 2-يجب على القاضي تطبيق النصوص القانونية

يجب على القاضي أن يتقيد ويطبق النصوص القانونية كما وردت، وأن يبحث عن الحل داخل التشريع دون الاعتماد على تفسيره أو على المصادر الأخرى، وفي حالة عجزه عن إيجاد الحل فإن العيب والقصور ليس في التشريع، وإنما على القاضي إعادة البحث من جديد للخروج بحل من داخل النصوص القانونية، فمهمة القاضي هي الحكم بما يقضي به القانون وليس الحكم على القانون.<sup>11</sup>

### 3-الوقوف عند النية الحقيقية والمفترضة للمشرع دون الاعتداد بالنية الاحتمالية

ذهبت المدرسة الى ضرورة تفسير النص القانوني وفق نية المشرع، لأن التشريع يعبر عن ارادته. وللوقوف عند نية المشرع يجب أولاً البحث عن نيته الحقيقية،<sup>12</sup> وهذه الأخيرة تستنتج وتتضح من خلال عبارات النص الواضحة الصريحة، التي لا ابهام ولا غموض ولا نقص فيها. فإن لم توجد يمكن تفسير النص بالوقوف عند نية المشرع المفترضة،<sup>13</sup> وهي تلك التي يكون المشرع قد قصدتها وقت وضع النص. ويمكن الكشف عن النية المفترضة من خلال مقارنة النصوص التي تحكم الحالات المتشابهة، أو عن طريق استخدام القياس

<sup>9</sup>-ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص89.

<sup>10</sup>-الأستاذة خدام، الجزء الأول، المرجع السابق، ص18.

<sup>11</sup>- بن كسيرة شفيقة، المرجع السابق، ص20.

<sup>12</sup>-الأستاذة خدام، الجزء الأول، المرجع السابق، ص18.

<sup>13</sup>-نفس المرجع، ص 18.

أو بمفهوم المخالفة أو من الروح العامة للتشريع، أو بالرجوع الى المصادر التاريخية التي استمدت منها النصوص القانونية.

أما النية الاحتمالية للمشرع فيقصد بها النية التي يُحتمل أنّ المشرع كان يقصدها لو أنه كان يضع النص في الوقت الذي يطبق فيه على ضوء الظروف الاجتماعية الحاصلة وقت التطبيق.

فالنية الاحتمالية تختلف اذن عن النية المفترضة، في أن النية الاحتمالية تمثل ما كان يمكن أن يقصده المشرع لو أنه أعاد وضع النص من جديد في الظروف الجديدة التي وجدت وقت تطبيق النص،<sup>14</sup> بينما النية المفترضة فإنها تمثل ما يقصده المشرع في الظروف القائمة وقت وضع النص.

والنية الاحتمالية لا تعتد بها هذه المدرسة،<sup>15</sup> أي أنها لا تأخذها بعين الاعتبار ولا تلجأ اليها عند تفسير النص القانوني، وذلك لأن الأخذ بالنية الاحتمالية يستدعي تفسير النص وقت تطبيقه، وهنا نكون أمام نية أجنبية عن المشرع، ولأنّ مدرسة الشرح على المتن تجعل القانون خاضعا لإرادة المشرع ومعبرا عنها، فإنها تأخذ بتفسير القانون وقت وضعه لا وقت تطبيقه.

### ثالثا: الانتقادات الموجهة الى مدرسة الشرح على المتن

سبقت الإشارة الى أنّ مدرسة الشرح على المتن وضعت أسلوبا أو طريقة توضح من خلالها كيفية تفسير النصوص القانونية، وهي تنتمي الى الوضعية الارادية، لأنها جعلت القانون معبرا عن إرادة الحاكم وهو من صنعه، وهي الأخرى لم تسلم من الانتقادات أهمها:<sup>16</sup>

1- يعاب عليها أنّها حصرت مصادر القانون في التشريع وحده، وقد سبق توضيح اعتبار التشريع مصدرا وحيدا لا يكفي، وذلك لما لعبته المصادر الأخرى من دور في تفسير القانون وفي سد الفراغ الذي قد يعتريه.

2- يعاب عليها أنّها اعتبرت التشريع كاملا، لا يشوبه عيب أو نقص. وأرجعت القصور في شراح القانون والقضاة في حال عجزهم عن إيجاد الحل الذي يكمن في نظرها داخل التشريع، وهذا خطأ كبير لأن من وضع التشريع إرادة إنسانية، ومن شأن هذه الأخيرة أن تخطئ، فالتشريع أيضا قد يتخلله نقص أو غموض أو ابهام.

3- تفسير القانون وقت وضعه لا وقت تطبيقه، من شأنه أن يؤدي الى عجز القاعدة القانونية وجمودها وعدم مواكبتها للتطورات.

14 - بن كسيرة شفيقة، المرجع السابق، ص20-21.

15 - الأستاذة خدام، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 19.

16- أبو القاسم عيسى، المرجع السابق، ص17.

4-تقديس هذا المذهب للنصوص التشريعية أدى الى تقديس إرادة المشرع وربط القانون بمحض إرادته واهمال الظروف الاجتماعية المحيطة بالجماعة، أدى الى النزعة الاستبدادية من خلال هذا التقديس للنصوص واعتبار القوة والسلطان هي كل شيء في القانون.